

الى المطالبة بالعودة الى اجتماعات الدول الأربع الكبرى وتوفير الضمانات الدولية للحدود بعد احلال التسوية ، وهو موقف ترفضه اسرائيل ولا يبعد كثيرا عن وجهة النظر العربية الرسمية في تسوية النزاع . ومن ناحية اخرى طرا تحسن محسوس على العلاقات العربية مع المانيا الغربية . وعكس هذا التطور نفسه في التوصية التي وضعتها اللجنة السياسية الدائمة للجامعة العربية بترك حرية تقرير اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الى كل دولة على حدة .

وبمناسبة تحسن العلاقات صرح براندت بان بلاده تسعى الى اقامة علاقات طبيعية مع كل الدول الراغبة في ذلك بما فيها الدول العربية . واكد ان حكومته تؤيد ، بالاتفاق مع كل دول السوق الاوروبية المشتركة ، مهمة الدكتور يارينغ في الشرق الاوسط . كما اشار براندت الى مساهمة بلاده في تمويل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ورغبتها في المشاركة في التوصل الى حل سياسي للنزاع في منطقتنا . وعلى هذا الاساس صرح وزير الخارجية الالمانى بأنه يتوقع استئناف علاقات بلاده الدبلوماسية مع الدول العربية بما فيها مصر . وفي هذا الاثناء كانت بعثة المانيا الغربية تمثل الحزب الحاكم تقوم بجولة في العواصم العربية الرئيسية بدعوة من الجامعة العربية . وتباحثت البعثة مع المسؤولين في موقف المانيا من القضايا العربية الراهنة عامة والقضية الفلسطينية على وجه التخصيص .

وبالنسبة لهيئة الامم فقد تبنت لجنة حقوق الانسان قرارا جديدا في النصف الثاني من شهر اذار يتعلق بحقوق المواطنين العرب الواقفين تحت الاحتلال الاسرائيلي . وصوتت ١٥ دولة الى جانب القرار و ٤ دول ضده هي امريكا وهولندا وفواتيمالا وزائيري ( وجدير بالذكر هنا ان رئيس جمهورية زائيري - الكونغو كينشاسا سابقا - كان احد اعضاء البعثة الافريقية التي زارت مصر واسرائيل من اجل التوسط بينهما للوصول الى تسوية سياسية للنزاع ) كما امتنعت ١١ دولة عن التصويت . واشترك في تقديم القرار كل من الدول التالية : مصر ، لبنان ، تانزانيا ، الهند والباكستان . وقد دعا القرار اسرائيل دعوة

مشددة الى ( ١ ) « الغاء كل الاجراءات والامتناع عن كل السياسات والاعمال التي تؤثر في التكوين الجغرافي او في طبيعة الاراضي العربية المحتلة وفي حقوق الانسان هناك » . ( ٢ ) السماح لجميع الذين خرجوا من الاراضي المحتلة او الذين طردوا من ديارهم بالعودة اليها من دون اية شروط . ( ٣ ) اكد القرار على ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لضم المناطق المحتلة او استيطانها هي اجراءات باطلة ولاغية . ( ٤ ) طالب جميع الدول الاعضاء في هيئة الامم بان تبذل قصارى جهدها لتأمين احترام اسرائيل لمبادئ حقوق الانسان وتحقيق التزاماتها بموجب ميثاق جنيف الخاص بحماية المدنيين في زمن الحرب . ( ٥ ) نظرت اللجنة الى عمليات الخرق الخطيرة لميثاق جنيف من قبل اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة غلى انها تشكل جرائم حرب واساءة الى البشرية .

اما التحرك الاخر الذي لفت الانتباه بالنسبة لهيئة الامم فهو طلب لبنان رفع عدد المراقبين الدوليين على حدوده مع اسرائيل ( على اثر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ) وقد وافق مجلس الامن على الطلب اللبناني وسيصل عدد المراقبين الى حوالي ٢٥ او ٣٠ شخصا . كذلك قام روبير غوبير مساعد الامين العام للامم المتحدة بجولة تفقدية واستطلاعية على مراكز مراقبي الامم المتحدة ومكاتبها في الشرق الاوسط فزار كلا من مصر وسوريا والاردن ولبنان واسرائيل ضمن نطاق جولته باعتباره المسؤول الاول عن اجهزة المراقبة التابعة للمنظمة الدولية .

ص . ج . ع .